

## العمال بعد انتهاء الحرب

للاستاذ حامد العبد مدير عام مصالحة العمل

انتهت الحرب العالمية الثانية للجيل الحاضر بعد أن استمرت نازها مستعرة زهاء الست سنوات يحمل عبء الآلام العمال الذين قاموا بواجباتهم في الجبهات الأمامية وفي خدمة الجيوش وتموينها وفي المصانع الحربية وفي تمهيد الطرق والقيام بأعمال النقل برا وبحرا وفي اعداد الذخائر والتموين، وهي جهود شاقة القيمة قاسية لا يستطيع منصف أن يقلل من قيمتها بالقياس الى أي مجهود آخر .

وقد اجتمع المنتصرون في مؤتمرات متتالية يضعون أنظمة جديدة للحياة الجديدة التي وعدوا بها أثناء قيام المارك واشتداد الكفاح . والدنيا كلها تنقف ملتهمنة منتظرة ، وفي مقدمة المنتظرين طوائف العمال الذين كانوا دائما في مقدمة المجاهدين .

وقد أشقوا أنفسهم ليعودوا وحاربوا ليجنّبونا بعد الانتهاء من الصراع ويلات الحرب وآلامها ، فلا أقل من أن لا ننكر عليهم جهودهم بين أهل الحق في الحياة ولنضحن لهم - لا نرغد العرش ولا نهمي الحياة - ولكن أود الحياة في أبسط مظاهرها .

وكيف لا نعترف لهم بهذه الحقوق وهم أنفسهم الذين بدأنا نطلب اليهم إعادة بناء ما تبدم واصلاح ما تخرب واشباع من جاع وايواء من بقى المأسوي .

وكيف لا نعترف لهم بهذه الحقوق وهم الذين داؤوا مرارة الحرب التي ما كادت تذهب حتى بدأوا يبذلون من جهود ما يتطلبه اعادة الحياة الى ما كانت عليه قبل هذا الصراع الهدام المخرب .

ويتم واصلون انفسهم الى رزقهم في هذه الاعمال الجديدة المطالوبة منهم بعد انتهاء الحرب، ولكنهم قد لا يزالون جميعا العمل ، فاعمال السلا أقل بكثير من أعمال الحرب ، ولا بد من مواجهة البطالة وهي أتمسى ما تواجه العامل في حياته . ولقد سمعنا وقرأنا أن الولايات المتحدة مستقبلا نحمة ملايين من الجنود المسرحين والعمال الذين انتهت أعمالهم بانتهاء الحرب .

وسمعا أن إنجلترا تستقبل مليوناً من العمال البطالين وقد يزيدون ...

وفي مصر ستقبل السلطات الحربية تدمر العمال الذين كانوا يعملون معنا وعددهم لا يقل كثيرا عن ربع مليون .

\* عن المحاضرة التي أداها حضرته في ليرايخ لندني الذي أعده تورارة في شبوت وصد اعظم .

وليس هذا في الحقيقة بمهر الرقم الصحيح للمواطنين بعد الحرب ، بل إن هناك عشرات الآلاف من عمال المصانع العادية التي كانت تعمل لحساب السلطات العسكرية ، وهناك عمال المقاهي والمطاعم والنساق وعمال الكواخين والغسالين وعمال النقل كل هؤلاء يجب أن لا ننسى حسابهم ونحن نعني من وقف عمله بانهاء الحرب .

وهناك طائفة ثالثة وهي طائفة عمال الصناعات الأهلية كالنسيج والزيت والصابون وعمال الورش الميكانيكية وشم الذين ستواجه مصاعبتهم سيل الواردات من الخارج بمافسة محتاجهم مناسمة ناهم جميعا قوتها وتفوقها سواء من حيث الجودة أو قلة التكاليف في سعر الإنتاج . كل هذه الطوائف ستجرب وراءها مشككة عويصة قاسية تعاني بالرزق وتمس عددا لا يقل في نظري عن الصنف مليون .

وأعتقد أنه من المجازفة أن أتنبأ بما سيستقر عليه الرأي في تقرير مصير اقتصاديات العالم وهل يمكن أن تستمر مثل الحماية الجمركية لحماية صناعاتنا الحديثة الناشئة وهي لا تزال في المهد تحتاج إلى مثل هذه الحماية لكي تعيش وتتمو .

لكننا على أي حال يجب أن نستعد لمواجهة الصعاب ونعدّ العدة على أسوأ الظروف ، وأن نحاول الوصول إلى مستوى من التدريب المهني يصل بإنتاجنا إلى درجة قريبة من إنتاج غيرنا من المنافسين سواء من ناحية الجودة أو قلة تكاليف الإنتاج . وهذا الواجب لا يقع على الحكومة وحدها ولا على أصحاب الأعمال وحدهم ولا على العمال بل يلتزم به الجميع فالحكومة عليها الإرشاد والح في وزارة التجارة والصناعة حين يعين . وأصحاب الأعمال عليهم الدراسة واستنبط أحسن وسائل الإنتاج ، والعمل عليهم بالانضاح والالتزام والنظام . وبهذا يمكن أن تعيش اصناعة وتتقدم ، وقد تستطيع أن تتغلب على كثير من صعوبات المنافسة التي تخشى خطرها .

أما تشجيع العمال الذين انتهت أعمالهم فعلا من كانوا يعملون مباشرة مع السلطات العسكرية أو يعملون في أعمال متصلة بها بطريق غير مباشر فهذه هي صعوبة الحقيقة . ولكن الحكومة قد بدأت مشروعاتها وشي مشروعات السنوات الخمس إلا أن طبيعة الكثير منها يختلف عن طبيعة الأعمال التي كان يعمل يؤدونها أثناء الحرب . لكن ما نصيده في عمالنا المصريين من ذكاء ومتمرة على التحصيل والتدريب بقوى الأمل في نفوسنا بإمكان العامل من القيام بعمل قريب أو مشابه لعمله السابق ولو أمضى فترة أولية في التدريب .

وقديكون من ضمن الحلول انقاص ساعات العمل في بعض الأعمال وقصرها على ثمان ساعات ليتمكن أن يستعاش عن العمل "بوردتين" في يوم بثلاث "نوردات" في الصناعات والأعمال التي تحتمل هذا النوع من التنظيم فيتمسر بذلك العمل لما يقابل ثلث العدد المشتمل فعلا .

وهنا يجب أن أشير إلى فكرة خاطئة تملك في كثير من الأحيان تفكير بعض أصحاب الأعمال الذين يعتقدون خطأ أن زيادة ساعات العمل التي قد تصل إلى ١٢ أو ١١ ساعة من شأنها تقليل سعر الإنتاج، مع أن التجارب دلت في كثير من المصانع وفي كثير من البلاد على عكس ذلك تماما، وأن ساعات العمل كلما قلت زادت نسبة الإنتاج وقلت التكاليف بالنسبة للوحدة في العمل .

ويجدر بي أن أشير إلى أن هذا النظام نظام "الورديات" الثلاث قد أخذت به شركة مصر للزمن والنسيج وغيرها بعد أن اقتنعت بصلاحيته وفائدته، وعسى أن يعم هذا في كل المصانع المشابهة لكي يمكن زيادة عدد العمال المشتهلين وإيجاد عمل لعدد اعتقد أنه سيكون لا بأس به وسيكون مفيدا في تفريغ أزمة التعطل .

وهل يمكن أن يقول قائل أن ثماني ساعات عملا متواصلًا في اليوم شيء يسير؟ إنني أعتقد مخلصًا أن جهد الإنسان يكفيه جدا هذا الوقت لكي يطالب بسدده لراحة، وماذا يفيد صاحب العمل من عامل يرهق نفسه بالعمل عشر ساعات أو تزيد ثم تضال قواد شيئا فشيئا بشكل غير ملموس ثم يقف جهده عند حد قد لا يرضى صاحب العمل فيضطر لاستبداله، وهكذا حتى نفقد من قوتنا العالية ما لا نستطيع تعويضه؟

إنني أرجو أن يجرب أصحاب الأعمال نظام "الورديات" الثلاث أو نظام الثماني ساعات ويتأثروا بالإنتاج في هذا النظام مع نجاح النظام السابق وبخطروا مصلحة العمل بالنتيجة الصحيحة وإملي لا أكون مخطئا أو سابقا للوحدات أو متسرعا إذا قلت أني أنتظر نتيجة في جانب اقراحي .

لكني يجانب هذا أتمنى أن تراعى شروط العمل مراعاة عادلة حقة وأن يبنى صاحب العمل بالعامل كما يبنى بما كيناته ورأس ماله وأن يثق بأن كل خير ينال العامل تعود فائدته على العمل نفسه .

كما أتمنى أن أرى العمال وقد سادت نفوسهم روح حب العمل والتفاني في أداء الواجب والاحلاص واحترام النظام وجعل حسن التقدّم رجلا، في الوسيلة للضابطة بالتميز التي قد تدعو لحال إلى المطالبة بها، فليس أخطر على العمل من وجود روح المشادة أو تباين مصلحة العامل عن مصلحة صاحب العمل، وقد نقل جميعا إن هذه الآمال إذا استمر الحال على ما هم عليه الآن من الاتكال على أنفسهم فقط في رعاية شؤونهم وتنظيم أحوالهم وتحسين سبل عملهم ومعيشتهم ومنع كل دخيل عليهم من الوصول إلى مساحتهم أيا كانت صفتهم أو مركزهم، والله خير عونهم ما داموا في عون أنفسهم ما

حامد العبد

مدير عام مصلحة العمل